مستقبل الأمن النووي في ضل التهديدات الكورية الشمالية باستخدام الأسلحة النووية: سيناريو لحرب نووية عالمية محتملة؟

أ/ إسحاق بلقاضي، أستاذ مساعد قسم (أ)، جامعة خميس مليانة.
ishakloi@yahoo.fr

ملخص:

يشهد العالم سعي بعض الدول والأنظمة إلى امتلاك السلاح النووي والتهديد باستخدامه في نزاعاتها، الأمر الذي يتعارض والقانون الدولي الذي بات يحرّم ويجرّم استخدام ذلك، في إطار ما أصبح يعرف بالأمن النووي، ويعتبر البرنامج النووي لكوريا الشمالية وسعي نظام هذه الدولة إلى امتلاك هذا النوع من الأسلحة والتهديد باستخدامه، من بين البرامج التي أشعلت فتيل أزمة حادة على الصعيد الدولي، ما فتئت تتصاعد مع مرور الوقت، ما ينبئ بقيام حرب عالمية نووية مستقبلية، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن الآثار التي يمكن أن تخلفها هذه الحرب ؟ ومدى قدرة المجتمع الدولي على مواجهتها في حالة اندلاعها، في ضل الآليات والأدوات التي اعتمدها قصد المحافظة على الأمن النووي.

الكلمات المفتاحية: الأمن النووي، كوريا الشمالية، الحرب النووية.

Abstract:

The world is living a strenuous pursuit of many countries and regimes to possess nuclear weapons and the threat of using it in its conflicts. An attitude that falls in contradiction with international law, which prohibit and criminalize its use in the context of what became known as nuclear security. The nuclear program of North Korea and the threat of using it is among the programs that ignited a increasingly severe international crisis. This situation could trigger a future nuclear war with ambiguous consequences. So, to what extent the international community can deal with them in the event of a nuclear war outbreak, in the light of the mechanisms and instruments they have adopted in order to maintain nuclear security.

Keywords : Nuclear security, North Korea, nuclear war.

مقدمة:

يشهد العالم بين الحين والآخر توترا حادا ومتصاعدا حول بعض البرامج النووية التي تسعى من خلالها مجموعة من الدول إلى امتلاك الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، بما يتعارض والإرادة الدولية التي تحرّم وتجّرم استخدام مثل هذا النوع من الأسلحة الخطيرة وتمنع انتشارها، في إطار ما يعرف بالأمن النووي، الذي عمل المجتمع الدولي على مر العقود الأخيرة على الحفاظ عليه، من خلال إنشاء العديد من الآليات القانونية والمؤسساتية. ويعتبر البرنامج النووي الكوري الشمالي من بين البرامج التي أثار لغطا واسعا على الصعيد الدولي بأسره، فمنذ إقدام هذه الدولة على إجراء أولى تجاربها النووية، وإعلانها عن رغبتها في امتلاك السلاح النووي، حتى سارع المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الخطوة وشجبها، باعتبارها تشكل انتهاكا صارخا للقوانين الدولية، وتمثل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، لذلك عمد المجتمع الدولي بمختلف مكوناته إلى الضغط على هذه الدولة باتخاذه لحزمة من التدابير والجزاءات ضدها، غير أن ذلك لم يردعها عن المضي قدما في تطوير برنامجها النووي.

وما زاد الأمر تعقيدا طبيعة النظام الكوري الشمالي بقيادة الرئيس الشاب "كيم جونغ اون"، الذي ما فتئ يجري العديد من التجارب النووية بين الفينة والأخرى سعيا منه لامتلاك السلاح النووي، متحديا بذلك الإرادة الدولية، ومستفزا إياها بتهديداته المتكررة باستخدامه هذا السلاح ضد كل من يعارضه أو يقف ضد مخططاته، الأمر الذي أثار حفيظة وغضب الدول الغربية والدول المجاورة له، في خطوة تصعيديه تنبؤ باستخدام القوة العسكرية في النزاع والدخول في حرب بين الطرفين. الأمر الذي دفع بالعديد من أعضاء المجتمع الدولي إلى المناداة بضرورة ضبط النفس، وأخذ التهديدات النووية الكورية على محمل الجد، والاستعداد للتعامل مع أي سيناريو محتمل في حالة إقدام نظامها على تنفيذ تهديداته، مع وجوب أخذ جميع الاحتياطات اللازمة والتدابير الملائمة لمواجهة أي طارئ قد يحصل مستقبلا من جرّاء استخدام أسلحة نووية، والذي قد يتطور إلى اندلاع حرب نووية شاملة. وهو ما يجعلنا نتساءل فيما إذا كان لكوريا الشمالية النية والإمكانيات لتنفيذ تهديداتها النووية وإشعال فتيل حرب نووية ؟ ومدى استعداد المجتمع الدولي لسناريو هذه الحرب التي قد تكون شاملة ؟ وفيما إذا كان هذا الأخير يملك الأدوات والوسائل الملائمة التي تمكنه من مجابهة الآثار المترتبة عنها؟

أولا: مفهوم الأمن النووي.

بسبب خطورة الأسلحة النووية، والآثار الوخيمة التي يمكن أن تخلّفها في حالة استعمالها، سعى المجتمع الدولي على مر العقود إلى حظر استخدام ونشر مثل هذا النوع من الأسلحة في إطار ما أصبح يعرف بالأمن النووي، وذلك من خلال إيجاد القواعد القانونية الملائمة، والآليات المناسبة التي تعمل على تعزيز ذلك. فقد برز مفهوم الأمن النووي كأحد المجالات الأمنية على الساحة الدولية، للدلالة على الوقاية من أي تهديد نووي، واتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لمواجهت هذا التهديد في حالة حدوثه، نتيجة الاستخدام غير المشروع للمواد النووية أو المواد المشعة الإشعاعية الأخرى، وكل ما يتعلق بها من مرافق. (قريقوريك 2007، ص. 86) ويقوم مفهوم الأمن النووي على جملة من المبادئ والمهام الأساسية، من خلال رصد ومراقبة الأحداث النووية واكتشافها مبكرا والاستجابة لها في حالة وقوعها، ويتم ذلك في إطار من العمل المشترك والمنسق بين جميع

أشخاص القانون الدولي من دول ومنظمات دولية لمواجهة التهديدات النووية. (منظمة الصحة العالمية 2007، ص. 6):

1- الوقاية: تعتبر الوقاية من الخطر أو التهديد النووي قبل حدوثه، من بين أهم الأدوات التي تسمح في الحفاظ على الأمن النووي، إذ تمكّن الجوانب الوقائية من تأمين المواد المشعة المعدة للاستخدام والتخزين أو النقل لأماكن مختلفة، خاصة في المناطق التي تشهد اضطرابات أو نزاعات مسلحة، حيث يتم منع سرقة المواد النووية والمعدات المتعلقة بها، وكذا حماية المنشآت النووية من الأعمال التخريبية (قريقوريك، ص. 87)، ولأجل المساعدة على تحقيق هذا الغرض أبرمت عدة اتفاقيات دولية تعنى بهذا الجانب، كاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لسنة 1987، والتي جاءت بهدف ترسيخ الأمن من خلال تامين انتقال المواد النووية بين الدول.

2- رصد وكشف الأحداث النووية: تسمح عملية الترصد والكشف المبكر عن الأحداث النووية على التعرف على الأحداث النووية والوقوف على تأثيرها المحتمل، وومن ثم تقدير مدى فعالية التدخلات المتخذة للتصدي لها فيما بعد، وتتم هذه العملية من خلال استخدام أجهزة ومعدات للكشف عن المواد النووية أو أية مواد مشعة، كما تتطلب وجود كادر بشري متخصص ومدرب على هذه الأجهزة.

3 – الاستجابة: تتطلب الاستجابة للحوادث المتضمنة مواد نووية أو إشعاعية، وضع آليات وأنظمة فعالة لمواجهة هذه الحوادث، تعمل على الكشف عن المواد النووية والإشعاعية، ومن ثم التبليغ عنها لمجابهتها والسيطرة أو الحد من الآثار الضارة الممكن أن تشكلها، وكذا إيجاد الكادر المتخصص والمتدرب على كيفية التعامل مع المواد المكتشفة والتعامل مع التهديد النووي. (زاده، 2007، ص. 93).

ثانيا: بوادر قيام حرب نووية مستقبلية:

إن المتتبع للتطور الكبير الذي يشهده الملف النووي الكوري، وإلى ردود الفعل الدولية القوية اتجاه نظام لا يعترف بالقوانين والقرارات الدولية، ولا يتواني عن استخدام لغة التهديد والوعيد اتجاه المجتمع الدولي، يقف على شدة الاحتقان الذي تشهده الساحة الدولية، فجميع هذه العوامل تدفع نحو التصعيد وستجر المنطقة والعالم نحو حرب نووية محتملة، تستخدم فيها الأسلحة النووية كأدوات حرب.

1. القدرات النووية لكوريا الشمالية:

شهد البرنامج النووي لكوريا الشمالية، تطورات هامة عبر مراحل زمنية مختلفة، فمنذ إعلان الهدنة عام 1953، التي أنهت حربا بينها وبين كوريا الجنوبية لانتزاع السيادة على شبه الجزيرة الكورية، وهي تسعى إلى اكتساب التقنية النووية وتطوير برنامج نووي عسكري. حيث عملت هذه الدولة ابتداءا من منتصف الستينيات من القرن الماضي، على تطوير مفاعلاتها النووية، مدعية في بادئ الأمر أن ذلك مخصص للأغراض السلمية، غير انه ومع مطلع الثمانينات بدأت كوريا الشمالية في التركيز على استكمال برامجها الخاصة باستخدامات الطاقة الذرية للأغراض العسكرية، وشرعت في إجراء التجارب المعملية من اجل إنتاج اليورانيوم المصنع (حقي توفيق، ص. 96)، وقد تمكنت بعد إجرائها لعديد التجارب النووية الناجحة في 2006، 2009 و2013 من تطوير قنبلة هيدروجينية بتاريخ 06 جانفي 2016. (مجلس الأمن 2016، ص. 2).

وبالرغم من أن البعض قلل من شأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وشكك في خطورته، إلا أن نمو برنامجها وقدراتها ما فتئ يتطور يوما بعد يوم، حيث تمكنت من تطوير منظومتها الصاروخية، واستحداث

قذائف متطورة تتسم بالدقة العالية والقدرة على حمل رؤوس نووية، الممكن إطلاقها من الغواصات، مع سعيها إلى إطلاق مجموعة متنوعة من الصواريخ الطويلة المدى. (فريق الخبراء 2014، ص. 19) وقد أظهرت هذه الدولة مرارا وتكرارا تصميمها على تعزيز "قدرة الردع النووي" التي تملكها، وأضحت تعتبر نفسها قوة نووية، وتطالب بمركزها الشرعي كدولة حائزة للأسلحة النووية. (فريق الخبراء 2014، ص. 17).

2. تصاعد توتر العلاقات الدولية بسبب البرنامج الكوري النووي:

منذ أن أبدت كوريا الشمالية رغبتها في تطوير برنامجها النووي، حتى سارع المجتمع الدولي إلى ثنيها عن المضي قدما في هذا البرنامج، من خلال إجراء العديد من المباحثات والمشاورات مع قادتها، ولعل أبرزها تلك التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1993 و1994، أو الاجتماع الرباعي الذي جمعها مع الوم أ، كوريا الجنوبية والصين ما بين العامين 1997 و1999 لمناقشة مطالب كوريا الشمالية، إلا أن المباحثات والاجتماعات لم تحقق النتائج المرجو منها وباءت بالفشل. (حقي توفيق، ص. 99)

ومع شروع كوريا الشمالية في إجراء أولى تجاربها النووية، بدأت ردود الفعل الدولية تتصاعد إزائها، وقد أعربت العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول المجاورة لها (الصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية)، على أنها لن تسكت على برنامجها النووي، وبلغ الأمر مداه مع التجربة الأخيرة التي قامت بها بتاريخ 2016، وإعلانها امتلاك قنبلة هيدروجينية، فقد أثار ذلك سخطا شديدا من قبل العديد من دول العالم والمنظمات الدولية، ووصل الأمر بكوريا الجنوبية الخصم اللدود لكوريا الشمالية إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد، والى عقد اجتماع طارئ لقيادة الجيش لبحث إجراءات الطوارئ، كما أدان مجلس الأمن الدولي وبشدة هذه التجربة، وأعاد التأكيد على أنها تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وفرض جزاءات جديدة على هذه الدولة. (مجلس الأمن 2016، ص. 03).

وبالرغم من الضغوط التي مورست على نظام كوريا الشمالية من قبل الدول والمؤسسات الدولية، من اجل تحجيم برنامجه النووي، إلا انه مضى قدما في تطوير هذا البرنامج، بحيث أصبح يشكل هاجسا لدى الكثيرين وعلى رأسهم أمريكا، الذي وصل الأمر برئيسها " دونالد ترامب " خلال الأشهر الأخيرة، إلى التهديد باستعمال القوة ضدها، وقيامه في خطوة استفزازية بإرسال حاملات طائرات عسكرية نحو المناطق المتاخمة لشبه الجزيرة الكورية، ما اعتبره البعض مغامرة غير محسوب لها قد تشعل فتيل حرب نووية في أي لحظة.

وفي مقابل ذلك لم يتوانى النظام الكوري على الرد بقوة على كل من يعارض برنامجه النووي، ووصل به الأمر في تحد صارخ للمجتمع الدولي إلى توجيه رسالة إلى مجلس الأمن بتاريخ 2013، ادعى فيها أن لديه من الوسائل القوية والدقيقة ما يمكنه من شن هجوم نووي وممارسة أساليب الحرب النووية.(رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، 2013)، كما تم في نفس السنة إعداد خطة تبناها رئيسها " كيم جونغ اون " تقضي بإعداد قوة صاروخية إستراتيجية للهجوم على القواعد العسكرية في مناطق مختلفة من العالم، بما فيها تلك الواقعة فيها القارة الأمريكية.

3. طبيعة النظام الكوري وانتهاكه المتكرر لالتزاماته الدولية:

ما يلاحظ عن النظام الكوري الشمالي، هو تنصله عن التزاماته الدولية في أكثر من مرة، وعدم احترامه للاتفاقيات المبرمة مع غيره، حيث انه خرق الاتفاق المبرم بينه وبين كوريا الجنوبية بتاريخ 20 جانفي

1992 في بيونغ يانغ، والذي يرمي إلى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، كما أعلنت كوريا الشمالية في خطوة جريئة لها بتاريخ 10 جانفي 2003، عن انسحابها الفوري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتي كانت قد وقعت عليها سابقا في 1985، وتكون بذلك قد ألغت التزاماتها اتجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي طلبت منها صراحة أن تكف عن رصد مرافقها. (توليو و شمالبرغر، UNIDIR /2003/22، ص. 100)

وعند الحديث عن النظام الكوري، فان ذلك يقودنا إلى الحديث عن رئيسها الحالي "كيم جونغ اون"، واحد من بين الشخصيات الأكثر إثارة للجدل في العالم، فهو معروف بتعنته وتسلطه، وبتصرفاته غير المسؤولة، وخطاباته العدائية تجاه دول العالم، وما يعكس حقيقة ذلك، القرارات التي اتخذها بعد توليه للسلطة في سن مبكرة، وذلك بعد سلسلة إعدامات وحشية وغريبة طالت رجاله، ووزرائه، وحتى عائلته بتهمة الخيانة للتفرد بالسلطة، وانتهج في إدارته لبلاده سياسة القمع وانتهاك الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وفق ما جاء في العديد من تقارير المنظمات الدولية. (لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويخشى الكثير من المراقبون والمحللون أن يقدم هذا الرجل على تنفيذ تهديداته، لأن المتابع لتاريخ الحروب، يقف على حقيقة أن الكثير منها نشب بسبب تعصب أو طيش بعض القادة والرؤساء، من دون أن يحسبوا لعواقب تصرفاتهم أي حساب.

ثالثا: سيناريو لحرب نووية عالمية والآثار المحتملة المترتبة عنها

إن من يقف على العوامل السالفة الذكر، لا يستبعد نشوب حرب قد تندلع مستقبلا بين الأطراف المتنازعة، فمجرد خطأ أو ردة فعل غير مدروسة، ستؤدي إلى إشعال فتيل حرب قد تستعمل فيها مختلف الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية، وهو ما يجعلنا نضع تصورا لسيناريو حرب نووية عالمية وللآثار المحتملة عنها.

1. تصور لسيناريوهات الحرب النووية:

لو افترضنا أن كوريا الشمالية ستقدم على تنفيذ تهديداتها باستخدام سلاحها النووي، فإننا سنكون أمام مجموعة من التصورات لسيناريوهات حرب نووية مستقبلية، فقد يتم استخدام هذا النوع من الأسلحة محليا (شبه الجزيرة الكورية)، وذلك بتفجير قنبلة أو قنبلتين نوويتين على مدينة كبيرة، أو أن تنشب حرب نووية محدودة تستخدم فيها أسلحة نووية تكتيكية صغيرة موجهة إلى أهداف عسكرية محددة، وقد يتطور الأمر إلى حرب نووية شاملة يستخدم فيها عدد كبير من الأسلحة النووية، وهنا تكمن خطورة الحرب النووية، فبمجرد استخدام السلاح النووي في العمليات الحربية يكون هناك احتمال لتصعيد سريع سيؤدي إلى حرب شاملة يستخدم فيها معظم الأسلحة النووية الموجودة في الترسانات، وما يزيد الأمر تعقيدا الاستفادة من التقنيات الحديثة والتكنلوجية النووية الحاصلة في هذا المجال، كاستخدام الطائرات بدون طيار لإسقاط القنابل النووية على أي مكان في العالم. (اليين و روتبلات، ص. 56)

2. الآثار المحتملة للحرب النووية :

من المتعارف عليه أن القنابل النووية هي من أشد الأسلحة فتكا على وجه الأرض، لما لها من قدرة تدميرية هائلة، تعادل قوة الملايين من أكبر القنابل التقليدية، وهي تتفوق على الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية من حيث قدراتها التدميرية وإمكانية التنبؤ بآثارها، وما يزيد من خطورتها الإشعاع النووي الناجم عنها.

وقد تكون لأي حرب نووية آثارها الفورية أو الطويلة المدى، فبمجرد انفجار قنبلة نووية فإنها ستتسبب في هدم المنشئات والمباني، وتحويل المنازل الصغيرة إلى أنقاض، ويستحيل البقاء على قيد الحياة في نطاق دائرة انفجار معينة، وسوف يعاني الكثير من الناس من عدة أنواع من الإصابات، كما ستنهار البنى الاجتماعية، وتحدث فوضى اجتماعية وسياسية، وستنهار معها النظم المالية والاقتصادية والتجارية الحديثة، وستصاب وسائل النقل والمواصلات الحديثة بالعجز والتدمير، وسيلحق البيئة ضرر كبير بسبب مخلّفات هذه الحرب، والتي ستؤثر على الغلاف الجوي وطبقة الأوزون، وستزيد شدة الأشعة الشمسية فوق البنفسجية، وستجتاح العالم موجات المجاعات والأمراض الخطيرة. (اللجنة الدولية للخبراء في العلوم الطبية والصحة 1983، ص ص. 17-18)

ويبقى تقدير الأضرار والآثار التي قد تخلفها حرب نووية قائمة على الظروف المبنية بافتراضات، خاصة وأن العالم لم يشهد حربا نووية من قبل، لكن يمكن الأخذ في عملية التقدير بجملة من المعايير، كالنطاق الجغرافي للحرب، وعدد ونوع الأسلحة المستعملة، ومدى الإستعداد والقدرة على صد الهجوم، إضافة إلى الإعداد الجيد لمخططات لمواجهة الطوارئ الناجمةعن استخدام السلاح النووي.

رابعا : الآليات والتدابير المقررة لمواجهة المخاطر والحروب النووية.

بعد الانتشار الكبير والواسع للتقنية النووية، وتخوف المجتمع الدولي من سوء استخدامها أو عدم القدرة على التحكم فيها، خاصة مع تزايد المخزون العالمي من هذه الطاقة، وإدراكا منه للآثار الخطيرة التي قد تنجم عنها، عمد إلى تبني مجموع من التدابير الوقائية بغرض تفادي المخاطر، مع إيجاد الآليات المناسبة للتعامل مع أي طارئ نووي قد يحدث مستقبلا.

1. التدابير الوقائية لتجنب المخاطر النووية :

إدراكا من المجتمع الدولي لخطورة السلاح النووي، وما يشكله من تهديد كبير على الأمن والسلم الدوليين، خاصة إذا وقع بيد أنظمه ديكتاتورية أو جماعات إرهابية، سارع إلى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية للحد من تطوير وانتشار مثل هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل، ومنع استخدمها إلا في حدود ما يسمح به القانون.

أ. نظام عدم انتشار الأسلحة النووية:

تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية كأدوات قانونية، تشكل منظومة قانونية ملزمة لأطرافها، تعمل على منع انتشار واستخدام السلاح النووي، مع ضمان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وليس للأغراض العسكرية، ومن أبرز هذه الاتفاقيات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) لسنة 1968، التي تعتبر حجر الأساس في نظام عدم الانتشار والدعامة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي، وهي تعنى في المقام الأول بحظر نشوب حرب نووية نتيجة انتشار الأسلحة النووية.

كما لعبت الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين عديد الدول، خاصة تلك التي تحوز على ترسانة نووية هائلة، دور أساسي في الحد من انتشار الأسلحة النووية، ومن ابرز هذه الاتفاقيات مثلا معاهدتا الحد من الأسلحة الإستراتيجية (سولت الأولى والثانية)، المبرمتان في عامي 1972 و1979 بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، تلتها معاهدتا ستارت الأولى والثانية الأولى لتخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها لعام

1991 و1993، والتي خفضتا بشكل كبير عدد رؤوس الأسلحة النووية الإستراتيجية التي يحوزها كل بلد. (توليو و شمالبرغر 2003، ص. 83)

وقد سعى المجتمع الدولي كذلك إلى إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي، يمنع فيها القيام بأي نشاط نووي، وهذا للحيلولة دون ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية، وعليه تم إبرام العديد من المواثيق الملزمة لتحقيق هذا الغرض، منها معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء 1963، معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية 1967.

وبموجب أحكام الصكوك الدولية السالفة الذكر، تم خلق مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية التي تسهر على متابعة تنفيذ هذه المعاهدات، ويأتي على رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تأسست عام 1957، (النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المادة 02 و03)، فقد أصبح لهذه الأخيرة دور كبير في هذا المجال، وتعمل في إطار من التعاون الدولي على إنشاء وتطوير أنظمة الكشف وتدابير المواد المشعة النووية وغيرها، وكذا تعزيز شبكات الأمن النووي، وتطوير مهارات ومعارف فريق الطوارئ للتصدي للطوارئ النووية. (الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2012).

ب. اتفاقيات دولية خاصة لمنع والحيلولة دون قيام حروب نووية:

تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية بهدف الحيلولة دون قيام حرب نووية مستقبلا، فبالإضافة إلى ما تم التوافق عليه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 في ديباجة ميثاق هيئة الأمم المتحدة، التي دعت إلى ضرورة تجنيب العالم ويلات الحروب مستقبلا، والوقوف ضد كل ما يهدد السلم والأمن الدوليين، تم إبرام العديد من المعاهدات بين الدول المالكة للسلاح النووي.

ولعل من أهمها تلك المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سنة 1973، والتي عبرت فيها كلا الدولتان عن رغبتهما في منع حرب نووية مستقبلية، من خلال الاتفاق على العمل بطريقة تحول دون تردي علاقتهما، وتجنب المواجهات العسكرية، واستبعاد اندلاع حرب نووية بينهما وبين أي من الطرفين والدول الأخرى، مع التزام كل طرف بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الآخر، وتم التوافق كذلك على انه في حالة ما إذا كان هناك وضع ينطوي على خطر نشوب حرب نووية، فينبغي للطرفين أن يتشاورا فورا، وأن يبذلا ما في وسعهما لتجنب هذا الخطر، وقبلها اتفقت الدولتان بتاريخ 1971 على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحسين ضماناته التنظيمية والتقنية ضد استخدام الأسلحة النووية من غير إذن أو سهو، وذلك بأخذ الترتيبات اللازمة للإخطار فورا إذا ما نشأ خطر اندلاع حرب نووية من جراء استخدام الأسلحة النووية من غير إذن أو سهو، وأن يقوم الطرفان بإبلاغ بعضهما البعض قبل الموعد المقرر لإطلاق أي قذيفة على سبيل التجربة خارج أراض الطرف الذي أطلق القذيفة وفي اتجاه الطرف الأخر. (توليو و شمالبرغر 2003، ص. 99).

ج. الاحتواء والردع النووي:

بسبب القوة التدميرية الهائلة التي ينطوي عليها استخدام الأسلحة النووية على خلاف الأسلحة الأخرى، فان ظهورها أدى إلى بروز مبادئ وأساليب عسكرية لمواجهة المخاطر النووية، من بينها الردع النووي ونظم دفاع الصواريخ: فالردع النووي كمفهوم، يقوم على أساس التهديد باستخدام القوة لثني العدو عن أعمال غير مرغوب فيها، أي التهديد باستخدام الأسلحة النووية لتثبيط هجوم عسكري نووي. (توليو و شمالبرغر

2003، ص. 80)، ويهدف الردع إلى منع الدولة المعادية من اخذ قرار باستخدام أسلحتها، وذلك باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا، ومن ثم إشعار الخصم بأنه لا فائدة من هجوم يشنه، لأن الرد بالانتقام سيكون شديدا. (حقي توفيق، ص. 57)، وقد توسع مفهوم الردع بسبب امتلاك بعض الأنظمة الدكتاتورية والجماعات الإرهابية للأسلحة النووية، فقد أضحت بعض الدول الكبرى تسعى لتثبيط الانتشار النووي عن طريق توسيع آلية الردع من اجل حماية حلفائها، وذلك بردع أي قوة نووية إقليمية عن مهاجمتها، مثل حماية الولايات المتحدة الأمريكية حليفتيها اليابان وكوريا الجنوبية من تهديدات كوريا الشمالية. (حقي توفيق، ص. 72).

كما تعتمد بعض الدول على نظام دفاع الصواريخ من اجل حماية نفسها من أي هجوم نووي، وهو نظام يهدف إلى توفير الحماية ضد هجوم واسع، من خلال إقامة شبكة صاروخية دفاعية يتم نشرها في مناطق مختلفة، لإفشال أي هجوم بالصواريخ بعد إطلاقها، بما فيها تلك العابرة للقارات، ومن ثم منع أو الحد من الضرر الذي قد ينجم عن ذلك الهجوم. (حقي توفيق، ص. 75).

2. إدارة المخاطر أثناء الطوارئ النووية.

تحسبا للحالات الطارئة التي قد تنجم عن الاستخدام العمدي للأسلحة النووية أو المواد المشعة منها، تم اعتماد جملة من الآليات الإجرائية والمؤسساتية، للتصدي لمثل هذه الحالات واحتوائها والتقليل من آثارها، حيث تم إبرام اتفاقيتين دوليتين للطوارئ، تعنى الأولى بالإبلاغ المبكر عن وقوع حادث نووي، أما الاتفاقية الثانية فتهدف إلى تعزيز التعاون المتبادل والمشترك بين الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتيسير تقديم المساعدة الفورية في حالة وقوع حادث نووي طارئ، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من عواقبه وحماية الأرواح والممتلكات والبيئة. وقد اعتمدت الاتفاقيتين من قبل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المنعقد في دورة استثنائية بفيينا في 26 سبتمبر 1986.

وبموجب هاتين الاتفاقيتين عمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى استحداث "مركز للحوادث والطوارئ" (IEC) سنة 2005، الذي يعمل كنقطة ارتكاز للاستعداد الدولي والاتصال والتصدي للحوادث النووية أو الطوارئ الإشعاعية، بغض النظر عن أسبابها، مع السهر على مساعدة الدول الأعضاء في الوكالة على تطوير قدراتها للتصدي لمثل هذه الطوارئ بما يتناسب المتطلبات دولية، كما انشأت شبكة للمساعدة في التصدي (RANET) بهدف تيسير المساعدة في حالة الحوادث النووية أو الطوارئ الإشعاعية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. (ستيرن و بوجلوفا 2007، ص. 66).

خاتمة:

من خلال ما تقدم ذكره، نستنج أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال استبعاد فرضية قيام حرب نووية محلية أو شاملة في المستقبل، وهذا بسبب الانتهاك المتكرر لقواعد القانون الدولي التي تمنع استعمال وانتشار الأسلحة النووية، وسعي بعض الدول والجماعات الإرهابية إلى امتلاكه والتهديد باستخدامه في نزاعاتها الدولية، وما النظام الكوري الشمالي إلا مثال على ذلك. لكن يبقى السؤال الجوهري المطروح في هذا المقال، يدور حول ما إذا كان المجتمع الدولي يملك الأدوات والوسائل الملائمة التي تمكنه من مجابهة الآثار المترتبة عن حرب نووية ؟ وهل بإمكانه الاعتماد على الآليات السابقة الذكر لمواجهة المخاطر الناجمة عن حرب نووية محتملة ؟ خاصة

وأن الهدف الأساسي من اعتماد البرامج الحالية لإدارة الطوارئ النووية، هو اكتشاف الأحداث النووية والاستجابة لمقتضياتها، والتخفيف من عواقبها، في نطاق محدود لا يرتقي لأن يصل إلى درجة التأهب أو إدارة الطوارئ لحرب نووية. فالحديث عن حرب نووية يقودنا إلى الحديث عن آثارها المدمرة، وعواقبها الكارثية التي لا يمكن التنبؤ بها أو التحكم فيها، خاصة في حالة استخدام عدد معتبر من الأسلحة النووية، كما أن معالجة المشاكل المترتبة عن ضحايا هجوم نووي تشكل عبئا لا نظير له على المجتمع الدولي، يفوق بكثير ذلك العبئ الذي يقع عليه في الظروف العادية.

ومن أجل تفادي وقوع الكارثة يجب على المجتمع الدولي أن يتعامل ويتعاطى مع التهديد الكوري الشمالي بحكمة وعقلانية وبحذر شديد، وأن لا تنساق الدول الكبرى خاصة الدول الغربية ودول الجوار لتأثير استفزاز النظام الكوري بقيادة "كيم جونغ اون "، الذي يدفعها دفعا نحو حرب نووية شاملة نتيجة تصرفاته الغير المتزنة، وإجرائه لتجارب نووية بين الحين والآخر، ولابد من ضبط النفس لأقصى الدرجات في مثل هذه النوع من النزاعات، واللجوء إلى الطرق السلمية والدبلوماسية للتعاطي مع القضية الكورية.

وفي المقابل لا بد على المجتمع الدولي أن يبقى على أهبة الاستعداد لسيناريو حرب نووية، إذ يعتبر التحرك الفعال والسريع لمواجهة الهجمات النووية أمرا أساسيا للتخفيف من آثار حرب نووية محتملة، كما لابد له من الإعداد لمختلف البرامج والآليات الملائمة والتخطيط لمواجهة آثارها تاته الحرب، كبرامج الدفاع المدني واسع النطاق، وتهيئة الأماكن المناسبة للحماية كالمخابئ والحواجز الواقية التي يلجأ إليها السكان في حالة وقوع انفجار نووية، مع إعداد مخططات الإخلاء وتنظيم عمليات الإنقاذ، وتعبئة الموارد المادية والبشرية بأقصى قدر من الفعالية، ووجود أجهزة رصد الإشعاع، والقدرة على تحذير السكان مبكرا، مع اعتماد قواعد قانونية ومبادئ دولية مناسبة لإدارة مخاطر الطوارئ في حالة قيام حرب نووية.

قائمة المراجع:

1- ميروسلاف قريقوريك، الأمن النووي والسلامة النووية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الأمن النووي، مركز الدراسات والبحوث، الرياض2007. .

2- عصام توفيق قمر، الخدمة الاجتماعية بين الصحة العامة والبيئة، دار السحاب للنشر والتوزيع،القاهرة 2007.

3- رضا عابدين زاده، الاستجابة للحوادث المتضمنة مواد نووية أو إشعاعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الأمن النووي، مركز الدراسات والبحوث، الرياض 2007.

4- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دليل عمليات الاتصال في الحادثات والطوارئ، 2012 (EPR-IEComm 2012).

5-وارين ستيرن، وإلينا بوجلوفا، توقع ما لا يتوقع، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مارس 2007.

6- ليونيد أ. اليين، جوزيف روتبلات، الآثار القصيرة الأجل لاستعمال الأسلحة النووية في العمليات الحربية، جمعية الصحة العالمية، الدورة 36، الملحق 02رقم (ج 12/36).

7- منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم 2007، مستقبل أكثر أمنا (أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين)، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية 2007.

8- قرار مجلس الأمن، رقم 2270، الجلسة رقم 03/7638،02 / 2016. رقم S/res/2270.

9- التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بقار مجلس الأمن رقم 1874 (2009)، تقرير مقدم لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 24 فبراير 2016 رقمS/2016 157/.

10- التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشا عملا بالقرار 1874(2009)،تقرير مقدم لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 7 فيفري 2014 ،رقم.S/2014 /147.

11- رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، مؤرخة في 2013/03/27،رقم (S/2013/194).

12- تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،الدورة 25، مجلس حقوق الإنسان،07 /02/ 2014، رقم A/HRC/25/63.

13- تقرير اللجنة الدولية للخبراء في العلوم الطبية والصحة لتنفيذ القرار ج ص ع 34- 38،حول آثار الحرب النووية على الصحة والخدمات الصحية العامة، الدورة 36 لجمعية الصحة العالمية، 14 /05/ 1983، رقم (ج 36 / 12).

15- سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتها الحرب الباردة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر.

16- ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن، قاموس مصطلحات تحديد أسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف، سويسرا، رقم الوثيقة: UNIDIR/2003/22